إطلالة

لماذا الهلع.. ونحن في بلد الخير والنعمة ؟!

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

بعد إعلان الحكومة عن حزمة قرارات اتخذتها في جلسة مجلس الوزراء الأربعاء، وكان من أبرزها عطلة لكل الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص مدة اسبوعين، ووقف الرحلات الجوية التجارية حتى إشعار آخر، منع التواجد في صالات المطاعم في المجمعات التجارية.

الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها جاءت من باب الوقاية والحد من انتشار هذا الوباء حماية للمجتمع الكويتي من شر هذا القيروس، وتعطيل الجهات جاء حماية للموظفين وإبعادهم عن المخالطة بسبب طبيعة أعمالهم. هذا الاجراء الوقائي سيحد بلا شك من انتشار القيروس والسيطرة عليه، وهذا يتطلب من الجميع التعاون والالتزام بالتعليمات الوقائية الصادرة من الجهات المختصة حفاظا على سلامة الجميع.

لن نتحدث اليوم عن تخبط وإخفاقات أوصلتنا الى هذا الحال، وإنما نتحدث بكل تجرد ومهنية، ونطلب من اهلنا مواطنين ومقيمين ان يلتزموا بالتعليمات والبقاء في منازلهم خلال هذه الفترة والابتعاد عن الاماكن التي تشهد تجمعات ومساعدة الدولة في اجراءتها حتى نعبر بخير من هذه الازمة إلى بر الامان.

شاهدنا هلع الناس بعد اعلان الاجازة وتهافتهم على الاسواق المركزية لشراء المواد الغذائية بشكل يفوق الاحتياج، وكأننا في حالة حرب أو حظر تجول حيث الشوارع المؤدية للجمعيات التعاونية شهدت ازحاما وتعطلا في الحركة المرورية وحالة من الفوضى.

وزارة التجاره بعد أن شهدت حالة الهلع التي اصابت البعض طمأنت عبر وزيرها النشط خالد الروضان برسائل متداولة في مواقع التواصل الاجتماعي يدعو من خلالها الجميع الى عدم الهلع والخوف من نقص الغذاء، مؤكدا ان المخزون الاستراتيجي للغذاء متين ويكفي لشهور طويلة، كذلك خطوط الاستيراد مفتوحة ومستمرة لهذه السلع، اضافة الى ذلك تم التعميم على زيادة الطاقة الانتاجية لشركة المطاحن لسد احتياج الاهالي من خلال عمل يستمر على مدى 24 ساعة، كما أن هناك فرق عمل موجودة في اتحاد الجمعيات مهمتها سد أي نقص يحصل في تلك الجمعيات نتيجة زيادة الطلب على أي سلعة، كذلك بشر الجميع بأنه تم تشغيل أفرع التموين خلال العطلة وزيادة ساعات عملها التي تبدأ من الساعة الثامنة صباحا وتستمر حتى العاشرة مساء خدمة للاهالي.

المطلوب الآن من وزارة التجارة مشكورة وبعد هذه المشاهد المحزنة ان تكلف فرق التفتيش التابعة لها في مختلف المحافظات بمراقبة الاسعار في الاسواق والجمعيات التعاونية للتأكد من التزامها ومقارنة أسعارها السابقة قبل ايام بالاسعار الحالية ومحاسبة أي تاجر أو سوق يسعى الى استغلال الوضع ويتلاعب بالاسعار.

وزارة الشؤون كذلك بعثت برسائل تطمين للمساهمين بالجمعيات عبر مجالس اداراتها بأن الوضع طبيعي والعمل في الجمعيات التعاونية الرئيسية مستمر على مدار الساعة في كل محافظة كما ان السلع متوافرة بكل انواعها.

لذلك نقول بعد هذه الرسائل التطمينية للجميع: اطمئنوا فالكويت بخير ولدينا ما يكفينا من مخزون غذاء ودواء وماء يكفينا ويسد حاجتنا لمدة طويلة ولا داعي لهذا الخوف والهلع .

كل شي ولله الحمد متوافر، والأمن الغذائي بخير، والاسعار تحت المراقبة، والاسواق لن ينقصها أي سلع يحتاجها الناس.

وضعنا آمن.. اطمئنوا وتوكلوا على الله وهو خير الحافظين.

أخيرا، نتضرع إلى الله عز وجل أن يرفع هذا الوباء عنا ويكفينا شره ويحمي الكويت وشعبها من كل مكروه.

في الصميم

الصين «فهمت» فيروس الكورونا

م.غنيم الزعبي
@ghunaimalzu3by

في بادرة مفاجئة قام الرئيس الصيني بزيارة منبع فيروس الكورونا مدينة ووهان وتفقد مرافقها الصحية في نفس الوقت الذي تم فيه تفكيك 16 مستشفى مؤقتا كان يستقبل آلاف المصابين بحجة انخفاض الإصابات وانتصار المحافظة المنكوبة على هذا الوباء الخبيث.

هل فعلا استطاعت السلطات الصينية السيطرة على انتشار فيروس الكورونا؟ وهل فعلا انخفضت أرقام إصابة الناس بهذا القيروس هناك؟ لا يوجد أي دليل أو مؤشر على هذا الأمر غير كلام السلطات الصينية وعلى أرض الواقع لم تخترع الصين طريقة سحرية جديدة أثبتت نجاحها في احتواء هذا القيروس النشط. العالم أصبح قرية صغيرة وكلنا كنا نتابع خطوات الصين في مكافحة القيروس سواء عن طريق وكالات الأنباء أو بوسائل التواصل الاجتماعي التي حولت العالم كله كجيران في حارة واحدة. طيب ما الذي حدث؟ وكيف انتقلت محافظة ووهان من ذلك المنظر المرعب لشوارعها المهجورة في 1 فبراير حين كانت الجثث المتناثرة هنا وهناك منظرا مألوفا إلى هذا المنظر المتفائل بزيارة رأس الدولة مع احتفالات بإقفال المستشفيات المؤقتة؟

برأيي الشخصي لم يحدث شيء جديد، لكن الذي حصل هو أنهم بعد معارك أليمة مع فيروس الكورونا (فهموه) وركزوا أولوياتهم على معالجة فقط الذين تعبوا منه وزادت أعراضه عندهم والباقي لا يحتاجون شيئا، نعم سينشرون المرض لكن هذا أمر محتوم مهما فعلت. باختصار تعايشوا مع فيروس الكورونا. اكتشفوا كما اكتشف العالم كله أن هذا المرض يفتك بمن هم فوق السبعين غالبا ولا يؤثر على الأطفال والمراهقين والشباب والرجال بل يمر عليهم (طبعا ليس مرور الكرام) لكنه لا يفنيهم كما يفعل مع كبار السن أو أصحاب الأمراض التنفسية كالربو وغيرها.

لذلك بدلا من الاعتناء بالجميع وهو أمر مستحيل يتم التركيز على حماية كبار السن بالعمل على عزلهم قدر المستطاع ثم ان استفحل بهم المرض يتم إدخالهم لعيادات المستشفيات لعناية أكثر. في بداية الوباء وهو أمر لا يلامون عليه تم تنويم جميع من ظهرت عليه الأعراض فكان المشهد مرعب مستشفيات تئن من الزحام ومرضى على الأرض وفي كل مكان بينما كان بالإمكان صرف أدوية مسكنة ومخفضة للحرارة وصرفهم لبيوتهم.

حسب وزيرة الصحة البريطانية (التي أصيبت بالكورونا) كل إجراءات الحماية من فحص وعزل لا جدوى منها، بل تعطي شعورا زائفا بالحماية فانتشار هذا الوباء أمر حتمي ما لم يجد الأطباء لقاحا له.

نقطة أخيرة: بعد أن ينهك العالم من إجراءات احترازية لا فائدة منها ضد فيروس الكورونا سيرمي القفاز ويستسلم ويتعامل معه كما يتعامل مع الانفلونزا الموسمية من تأتيه أعراض بسيطة تصرف له مسكنات ومخفضات حرارة ومن تسوء حالته يدخل المستشفى لإجراءات أقوى.

الزاوية

النفط.. النهاية الوشيكة

د.علي عبدالرحمن الحويل
dralialhuwail@icloud.com

بدأت هيمنة النفط على إنتاج الطاقة في العالم إثر النجاح الذي حققه الاسطول البريطاني بعد أن حول تشغيل سفنه الحربية قبيل الحرب العالمية الاولى من الاعتماد على الفحم الى البترول فتفوقت بذلك في سرعاتها على الاسطول الألماني، عقب هذا النجاح أنشأت بريطانيا في إيران أول شركة لاستخراج النفط وتسويقه على العالم المنبهر بتفوقها تحولت لاحقا الى شركة BP العملاقة.

جاءت توقعات كل من الخبراء النفطيون وخبراء الاقتصاد والصندوق الدولي وهيئة الطاقة الدولية لتؤكد بلوغ النفط لما يسمى بذروته Oil Peak في موعد قدر ما بين العام 2025 والعام 2040، عند نقطة الذروة هذه يتناقص إنتاج النفط ولا يعود لسابق عهده لاستنزاف مخزونه وتنخفض أسعاره تدريجيا في البداية ثم تنهار سريعا لتحول العالم عنه لمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لحماية الكوكب من المزيد من مخاطر اختلال درجة حرارته وبلوغها 2 درجة مئوية.

على الصعيد المحلي ستكون النتائج بالغة الخطورة على البلاد ـ فمعظم الدول النفطية استعدت لهذا الحدث المتوقع منذ بدايات انتاجها للنفط ـ بالتنمية الشاملة وتنويع مصادر دخلها وخفض اعتمادها على النفط تدريجيا والمثال الأفضل، لذلك هو ما تقوم به النرويج منذ تسعينيات القرن الماضي، وخليجيا قطعت السعودية والإمارات شوطا طويلا في هذا المجال وبقيت الكويت دون أية استعدادات ذات قيمة، فهي لاتزال عاجزة عن تبني مشروع جاد للتنمية الشاملة والفساد ينخر بها من كل جانب وهي غير مهتمة بإيجاد بدائل لدخلها المقتصر تقريبا على بيع النفط ومنها الصناعات التحويلية والمتوقع استمرار الطلب العالمي عليها، ويذكر ان سعر برميل النفط المصنع يعادل أضعاف سعره كنفط مسال والحاجة لمنتجاته دائمة، ولقد اهتمت السعودية بهذا البديل ونجحت فيه، أما الإمارات فقد نجحت في تبني السياحة والاقتصاد المعرفي مقتدية بسنغافورة (الدولة غير النفطية) التي أنشأت مدينة بريس بولس للبحث العلمي والابتكار، وكلا البديلين يسيرا التنفيذ وسريعا المردود، وكان ولايزال بإمكان الكويت كإجراء سريع لحماية دخلها أن تقوم بتطوير صندوقها السيادي بالاستعانة بخبرات النرويج والصين وأن تفعل الاتفاقية الصينية والتي هي احتياج امني استراتيجي مع قرب خروج الحليفة أميركا من المنطقة ولما للاتفاقية من مردود مالي ضخم يتجاوز الـ 400 مليار دولار، فضلا على المساهمة الصينية في تطوير ميناء مبارك الشمالي العملاق والجزر والمنطقة الشمالية للبلاد وهي مشاريع تنموية عملاقة ستضيف كما كبيرا من الوظائف الدائمة التي تحتاجها الدولة وتدعم اقتصادها.

ان على مؤسسة النفط العودة باستثماراتها النفطية الصناعية الكبرى من الخارج الى الكويت والتوقف عن البحث عن موقع لبناء المصفاة الجديدة المزمع إنشاؤها، فبناء المصافي يوفر وظائف دائمة ويخلق خبرات متراكمة ويأتي بعوائد مضمونة وان تأخرت قليلا، ولقد فشلت محطة التكرير التي تمتلك الكويت اكثر من ثلثها في ڤيتنام ولاتزال تحقق خسائر فادحة ولن يكون مصير محطة التكرير الجاري بناؤها في الأردن افضل حالا منها فالأردن يفتقر للخبرة اللازمة في المجال النفطي لكونه من غير منتجيه.

نبض

«كورونا» والمنهج النبوي

سعد النشوان
s _ alnashwan@hotmail.com

اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الإجراءات لمواجهة وباء ڤيروس كورونا المستجد الذي عصف بالعالم وفتك بعدد من الناس حول العالم.

وجاءت الإجراءات الكويتية شديدة إلى حد ما، فهل هو تصحيح لخطأ ما تعلمه الحكومة ولا يعلمه غيرها أم استعداد لما تتوقع أنه أسوأ مما هو الآن؟ وإذا كان وقاية مما هو أسوأ فهذا أمر تشكر عليه الحكومة وإذا كان تصحيحا لخطأ ما فهذا يستوجب المساءلة السياسية لكل المعنيين من المسؤولين عن هذا الخطأ.

إن الهلع الذي شاهدناه من الناس ليس بالمبرر لأنه حسب التطمينات الحكومية من الوزراء المعنيين المخزون الإستراتيجي للدولة بحمد الله يكفي لأكثر من سنة فلا داعي للهلع ولا الخوف.

إننا كمسلمين أولا يوجد لدينا العديد من القيم الإسلامية ومنهج الحياة الذي خطه نبينا محمد ﷺ في التعامل مع الأوبئة والأمراض، فالإسلام نظم الحجر الصحي في قول سيدنا محمد ﷺ حينما قال «لا يوردن ممرض على مصح»، فهذا يعني أنه إذا أصيب إنسان بمرض معد فعليه اعتزال الناس كي لا يعديهم، لذلك فإن الحجر الصحي هنا واجب حماية للمجتمع وللمريض نفسه حث النبي ﷺ على اتخاذ أسباب الوقاية من العدوى، ومنها الحديث الصحيح، قال رسول الله ﷺ: «غطوا الإناء وأوكئوا السقاء، فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء، لا يمر بإناء ليس عليه غطاء، أو سقاء ليس عليه وكاء، إلا نزل فيه من ذلك الوباء» رواه مسلم.

والمنهج النبوي في التداول قول النبي ﷺ عندما قالت الأعراب له «يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال: نعم يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء، أو قال: دواء، إلا داء واحدا. قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «الهرم». إذن فالدواء والاستطباب من الأخذ بالأسباب. كما أنه يجب على المسلم الابتعاد عن الإشاعات، ففي الأزمات تكثر الشائعات وخاصة بوجود وسائل التواصل الاجتماعي، فقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).

ويجب على المسلم الابتعاد عن الجزع والخوف، فهذا ليس بالمنهج النبوي في التعامل مع الأزمات. لنعلم أولا أنه ما نزل داء إلا أنزل له دواء، علمه من علمه وجهله من جهل. كما أنه يجب علينا أن نسمع لما تقوله السلطات الرسمية من بيانات وعدم الالتفات إلى الشائعات مهما كان مصدرها غير الرسمي. والالتزام بالأذكار النبوية والمحافظة على الصلوات والسنن والالتزام بما تقرره السلطات من توصيات صحية، كل هذه الأمور هي التي تحمي بعد الله تعالى من كل الفتن والمصائب.

أخيرا، يجب علينا الإيمان بحديث النبي ﷺ «ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»، فالتوكل على الله والأخذ بالمنهج النبوي هو الحافظ.

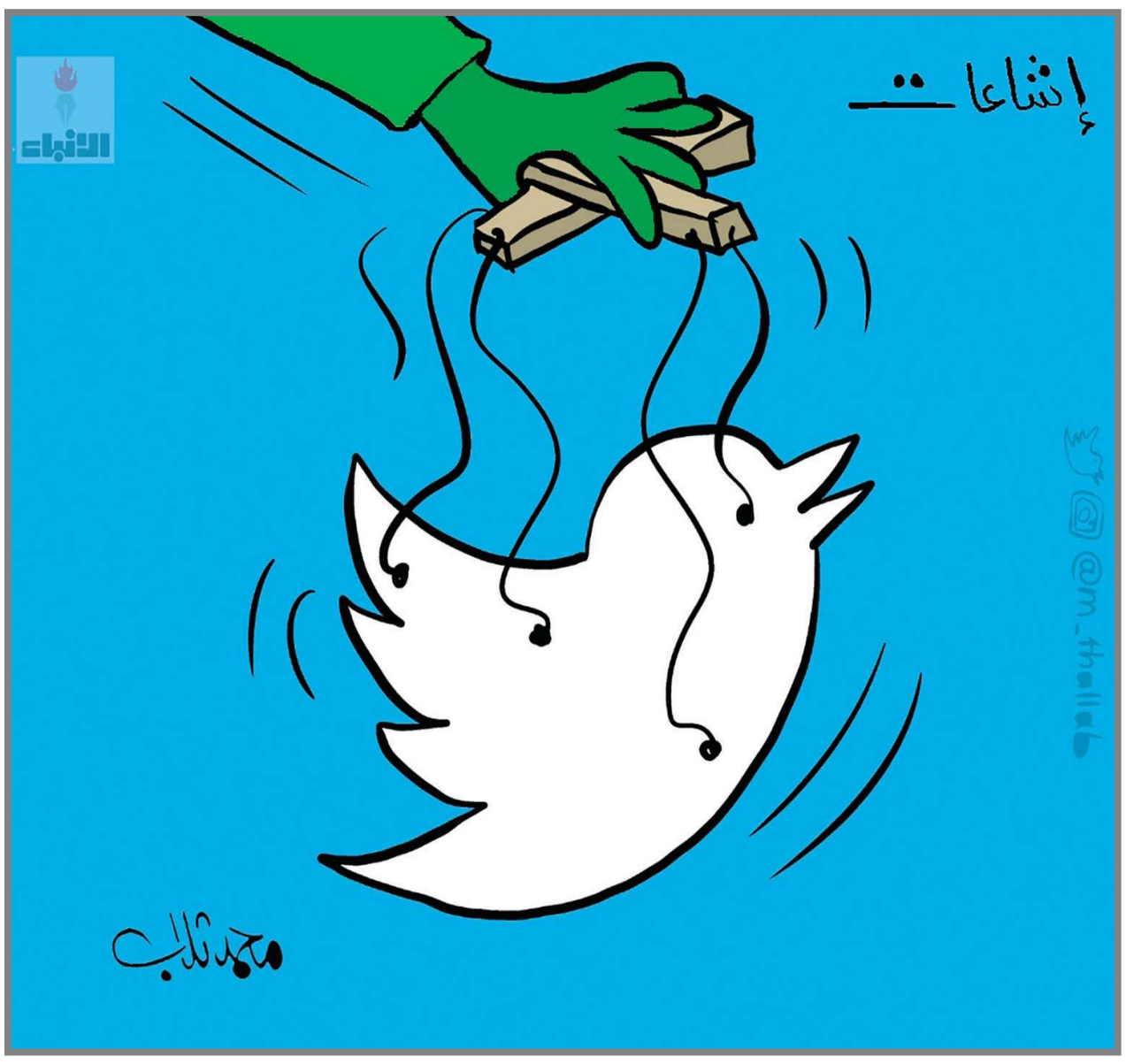

نقش القلم

محمد عبدالحميد الصقر

التعليم البديل دول التقدم لها دليل

فرحة بناتنا وأبنائنا ومعظم الأهالي لا توصف لتمديد عطلة المدارس وطقوس وتوقعات ترحيلها أو تطويلها لأسباب ڤيروس الصين (اللعين؟!) وتكون حوستنا كل ليلة وكل يوم كأغنية الراحلة الكبيرة أم كلثوم (أسهر بانتظارك يا طبيبي؟!) للعلاج الناجح لهذا الوباء والكارثة العالمية لمؤسساتها الدولية المختصة نداء وآراء علمية لا شك بذلك تعوض هذا الضياع التعطيلي لأسباب بيئية تعطلت تباعا معها كثير وكبير مؤسسات العالم وعلى الفور تنفذت بدائل مباشره لتعويض فلذات أكبادهم عنها أهمها إدمان تواصلهم وأجهزة المحمول والجوال والنقال وما أنزل الله سبحانه فيها بعقول صانعيها من برامج ومعلومات وأحاديث ومسلسلات وغيرها أفلام وأقلام وتقارير مصورة وبرامج لا يرفع أحدهم جبينه لدعك فروة رأسه الا بنزاع مسلح لتناول وجباته، لا واجباته المدرسية الا بشق الأنفس، وكذلك للبرامج الرياضية أبرزها ساحرة الجماهير المدورة كرة القدم الأولى شعبيا بلا منازع؟!

وليكن فرسان التربية والتعليم والاعلام بالكويت نموذجا للعالم بكل دولة وبيت أول مبشرين للناس ليس للأدوية الكورونية؟ لكنها بدائل مناسبة تعليمية، تثقيفية، توعوية نظرية وعملية خفيفة الدم وسكرية كالآيس كريم بالقسطة الكل يتزاحم عليه ويلطه بكل هدوء كذلك البديل التعليمي المفيد ليس بالنار والحديد الدراسي؟! (لكنه خفيف وبارد لمذاقهم وتغذيتهم البديلة اليومية بعد صحوة نومه الظهرية لتناولها مع غداء الريوق المخلبط هذه الأيام الكارثية وللإحاطة لكسب الوقت والزمن عدم الرجوع للجان البرلمان والأمة لانشغالهم بما يعنيهم من جديد بلاويهم لأن الأمة والأمم بهذه الأحوال لهم خالق يوعيهم غير أبواب الفساد شاغل هموم الأسياد بمالد المرحوم الدوب بلا واسطة ولا مندوب يضيع التقارير؟!) ونبارك لأجيالنا انتصارنا على كسر أوقات الدراسة المدرسية بتعليم (العم غوغل بلا مدرسين خصوصيين ببلاش) وتوتا توتا توتا خلصت الحدوتة، حسبنا الله ونعم الوكيل عليك (يا كورونا).

ألم وأمل

د.هند الشومر

تداعيات كارثية لـ «كورونا المستجد»

إنه فعلا مستجد، فلم يسبق أن عشنا ما نعيشه هذه الأيام من ترويع وهلع وخوف ألقى بظلاله على الاقتصاد والتجارة والتعليم والسياسة وترتبت عليه قرارات قد تكون لم تأخذ الوقت الكافي لدراستها. ولكن منذ أن انتشر هذا القيروس المستجد أصبح الخبر الأول في الوسائل الإعلامية في جميع أنحاء العالم وبكل اللغات بالرغم من أن معدل الوفيات الناتجة عنه هي من 2ـ4٪ فقط ونحو 98٪ من الحالات تشفى تماما.

ومهما حاولنا بث بعض الأرقام والحقائق عن العدوى بالقيروس المستجد فإن الرعب سيد الموقف، والقرارات التي تمس الحياة اليومية اتخذت بالفعل دون دراسة علمية وأصبحت رائحة المطهرات تزكم الأنوف ولم يعد هناك أي مجال لحديث آخر بخلاف الكورونا والتحليل والعزل والحجر والمطهرات والمخالطين، وخلف كل كلمة عناوين كثيرة. وآن الأوان للبحث عن مخرج من هذا الصخب لإعادة الحياة إلى طبيعتها بعيدا عن تدفق الأخبار عن كورونا المستجد. وفي أمور كثيرة قد يختفي المتخصصون ويظهر الهواة المجتهدون دون تقدير علمي للموقف وكذلك من الكوارث أن تتخذ قرارات ليس لها أي مبررات علمية ولكنها تتخذ استجابة لضغوط وحسابات لا علاقة لها بكورونا المستجد. فلا بد من التوعية وتشديد الإجراءات الوقائية لحماية الجميع ومراجعة القرارات التي لم يتم اتخاذها على أسس علمية ووقائية واحترازية ليحفظ الله الجميع من الإصابة بهذا القيروس المستجد. وأدعو الله أن يحفظ الكويت وأهلها جميعا من هذا القيروس ومن كل سوء.

لا لإلغاء «الأعلى للبيئة»!

عزة الغامدي

بعد أن تطور العالم ووضع العلماء قواعد العلم توصلوا الى الآثار السلبية التي باتت تطول البيئة من سوء الاستخدام، حيث ان العالم اليوم يعكف على الحفاظ على البيئة لما لها من تأثير مباشر وسلبي على الصحة العامة للأفراد هذا فضلا عن الأبحاث المستمرة في التنمية المستدامة التي تعكف على ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية لضمان المخزون الاستراتيجي من هذه الموارد حتى تكفي لاستخدام الأجيال القادمة دون ان تتعرض للنفاد.

وعلى الرغم من جميع المؤتمرات الدولية والاتفاقيات التي توقعها الدول فيما بينها بشأن المحافظة على البيئة نجد ان هناك من لم يصل الى مرحلة من الإدراك الكافي للوقوف على خطورة وأهمية البيئة فمازال البعض يعتقد أن الهيئات والمؤسسات والمجالس العامة المعنية في البيئة هذه دورها ثانوي ومن الممكن الاستغناء عنها في سبيل ترشيد الإنفاق على الرغم من ان الميزانية المخصصة للأبحاث والعمل البيئي لا ترقى لأن تشكل مصدر هدر أو انفاق مقابل الكثير من الميزانيات المخصصة لدواع غير مجدية، إلا أنها محصنة من ان يتم المطالبة بإلغائها أو وقف ميزانيتها.

فقد تعالت في الآونة الأخيرة أصوات تطالب بإلغاء المجلس الاعلى للبيئة معللين مطالباتهم بأنها احد أوجه الهدر الحكومي وبما ان الدولة تطالب بسياسة ترشيد الانفاق فمن باب أولى من وجهة نظرهم أن يتم إلغاء المجلس الأعلى للبيئة اذا ما كانت الدولة تريد فعلا ترشيد الإنفاق.

أما ما فنده المطالبون من أسباب أخرى لإلغاء المجلس الأعلى للبيئة هو زعمهم للتجاوزات والترضيات والمحسوبيات التي تشكل نهج وسياسة العمل في المجلس الأعلى للبيئة وعدم التزامهم بالضوابط الخاصة بها في الأداء والتعيينات وهذه اذا ما كانت الأسباب حقيقية فمن الأجدى أن تتم معالجة مثل هذا الخلل والقصور في أداء المجلس الأعلى للبيئة من خلال تغيير القائمين على إدارتها والاستعانة بكفاءات أخرى تقدر خطورة وأهمية المجلس الأعلى للبيئة حيث ان تأسيس المجلس الأعلى للبيئة لم يكن بسبب ترضيات أو مجاملات أو خلق مجالس للواسطة والمحسوبيات، فقد كانت أسباب تأسيس المجلس الأعلى للبيئة نتيجة ضروريات دولية وبيئية وبالأخص أن ما نتج عن هذا المجلس هو وجود شرطة للبيئة ولدينا مفتشون يحملون الضبطية القضائية لمخالفة كل المعتدين على البيئة وهذا دور حيوي ومهم وبالأخص ان التلوث الذي يطول البيئة هذه أثرها علينا جميعا سلبي ومن الضروري ان تكون هناك جهة حكومية تعنى بالحد من التلوث والمحافظة على موارد الدولة هذا فضلا عن تمثيل الدولة في المحافل الدولية.

فإذا كان المجلس الأعلى للبيئة لا يقوم بالدور المنوط به فلنطالب بإدارة جديدة للمجلس وليس بإلغائه وبالأخص أن المجلس كان له دور حيوي في كيفية التصدي للكثير من الظواهر الطبيعية التي كادت تؤثر علينا، وبخبرة العاملين في الهيئة العامة للبيئة تم التصدي لها وإنقاذ المجتمع من أخطار بيئية كبيرة.

فالمحافظة على بيئة الكويت تعني ثلاثة جوانب، أولا المحافظة على صحة الفرد، وثانيا المحافظة على موارد الدولة الطبيعية، وثالثا تطوير الموارد البيئية واستثمارها للتمكن من ايجاد مصادر دخل متنوعة.

لذلك فليس من المجدي إطلاقا المطالبة بإلغاء المجلس الاعلى للبيئة لأنها تعني بالطبيعة والإنسان وحماية المجتمع من كل العوامل والظواهر البيئية المختلفة هذا فضلا عن وضع المعالجات المختلفة للتمكن من تحقيق خطط التنمية المستدامة.